

التطرف الديني وتنظيم الامن المجتمعي: دراسة سيكو- سوسيولوجية

أ.م.د. احمد جاسم مطرود

Ahmed Jassi527@gmail.com

جامعة بابل/ كلية الاداب

الملخص

يعد التطرف الديني من أكثر الظواهر الاجتماعية خطورة على التنظيم الاجتماعي، إذ عانت عانت المجتمعات من هذه الظاهرة منذ ظهورها، وهذه الخطورة تكمن بالآثار السلبية التي يحدثها في البناء الاجتماعي وعلى تنظيم أمنه المجتمعي، الأمر الذي ينشط فيه محدثا خلا وظيفيا في منظومة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وبالشكل الذي ينعكس سلباً على مبدأ التعايش السلمي مما يهدد تنظيم الأمن المجتمعي داخل المجتمع بين أطراف وجماعات المجتمع الواحد، وبذلك يحمل التعصب لرأى معين دون غيره من الآراء - ولاسيما في المجال الديني - دلالات تختزل بين طياتها تأثيرا سلبياً على الأمن المجتمعي، وبما يؤدي إلى الابتعاد عن حالة الاعتدال والتسامح والوسطية، وعليه تغدو المغالاة في التشبث بالفهم المغلوط للدين والتمسك بالرأى الخاطئ للتعاليم الدينية والإصرار عليها كدالة يبرز من خلالها المتطرفون طريقتهم في عملية تبنيهم لمسائل وأفكار عقيمة عن الحل والحوار وأن يسير المجتمع وفقاً لتلك الأفكار لاغيرها، لاسيما اذا ماتمت تحت أشكال مختلفة من الإكراه والتغيب والقتل والتهجير القسري وغيرها، وهنا سيمثل التطرف الديني كنمط فكري واجب التطبيق خطراً على المنظومة المجتمعية بتفرعاتها كافة الإثنية والعرقية والدينية والمذهبية، بالقدر الذي سيسهم في نهاية المطاف الى إشاعة الذعر والرعب وتسييد ثقافة الموت وصولاً الى الإضرار بمصالح الوطن والمواطن وتهديد تنظيم أمنه واستقراره.

الكلمات المفتاحية: التطرف، التطرف الديني، التنظيم، الأمن، الأمن المجتمعي.

**Religious extremism and community security organization: a
psycho-sociological study**

Prof. Dr. Ahmed Jassim Matroud

University of Babylon / College of Arts

Abstract

Religious extremism is one of the most dangerous social phenomena for social organization. Societies have suffered from this phenomenon since its emergence. This danger lies in the negative effects it causes on the social structure and on the organization of its societal security, which is active in it, causing a functional imbalance in the system of social relations between its members in a way that negatively reflects on the principle of peaceful coexistence, which threatens the organization of societal security within society between the spectrums and groups of one society. Thus, fanaticism for a particular opinion over others – especially in the religious field – carries connotations that contain within them a negative impact on societal security, which leads to a departure from a state of moderation, tolerance and centrism. Accordingly, exaggeration in clinging to a false understanding of religion and adhering to the wrong opinion of religious teachings and insisting on them becomes a function through which extremists highlight their method in the process of adopting sterile issues and ideas about solutions and dialogue, and for society to proceed according to those ideas and nothing else, especially if they occur under various forms of coercion, absence, killing and displacement. Forced and otherwise, religious extremism as a pattern of thought that must be implemented will pose a threat to the societal system with all its ethnic, racial, religious, and sectarian ramifications, to the extent that it will ultimately contribute to spreading panic and terror and dominating the culture of death, ultimately harming the interests of the nation and its citizens and threatening its security and stability.

Keywords: extremism, religious extremism, organization, security, community security

المقدمة

عاشت المجتمعات عبر عصور مختلفة تبحث عن الأمن وقد حاولت توفيره بمختلف الوسائل، ذلك ان الأمن الاجتماعي هو هاجسها الأول الذي لطالما بحثت عن تنميته وديمومته، وذلك لاقتترانه بحالة التطور والتقدم التي تشهدها كل البناءات الاجتماعية، فالمجتمع لا يمكن ان يخضع لحالة التطور الديناميكي إلا بوجود بيئة آمنة، مع ذلك تعد التهديدات التي منشؤها الفهم المغلوط للدين من ابرز التمتظهرات التي تؤرق منظومة الأمن في المجتمع، فعدم إدراك النص الديني بحقيقته النازلة من الخالق جل وعلا، أوجدت حالة من تعدد التفسيرات المحكومة بقاعدة الخطأ والتي لا تتفق مع مكنون الشريعة السمحاء، وبالتالي أضحى عديموا الفهم ومن تأثروا بهم يميلون إلى قراءة الواقع الاجتماعي للأمة الإسلامية على وفق مبدأ أنهم دليل الحق في تطبيق قانون السماء، ومن لم يتفق معهم يدخل ضمن خانة الخارجون عن أصل الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يسمح لمبتنوا هذا الفكر - المتطرفون - بمعالجة الاعوجاج بما يتفق مع فهمهم المغلوط للدين، لذلك أضحت رؤى المتطرفون لا تقبل الجدل من أنهم ملزمون بتطبيق شريعة الإسلام على وفق مقتضيات السلف الصالح وان كان ذلك من خلال القوة، وعلى هذا الأساس أضحت الأخيرة متغيرا محكوم بقاعدة الثابت وسيلة لتحقيق أهدافهم في البناءات التي ينشطون فيها، الأمر اوجد بما يعرف بالتطرف الديني، والذي يعد اليوم من أكثر الظواهر السلبية تأثيرا في البناء الاجتماعي، فالجماعات المتطرفة أصبحت تصدر أفكارها بطريقة غير مباشرة متلبسة بثوب الدين مخلفة نعرات طائفية وعنصرية تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع وتشتت أفراداه . لذلك يتوجب علينا مواجهة هذه الجماعات والتصدي لها عن طريق بناء فكر رصين في عقول أجيالنا القادمة يؤمن بقيم مجتمعه ويحافظ على وحدته وتقهم وأدراك التنوع المذهبي للمجتمع والابتعاد عن التشدد بكل أنواعه وتعزيز القيم الدينية في نفوس الشباب وترصين الوسائل التربوية بدءا بالأسرة عن طريق تربية أفرادها بما يناسب المجتمع والابتعاد عن تلقينه القيم الدخيلة التي تتصادم وقيم مجتمعه .

مشكلة البحث.

يعد التطرف الديني نتاجا لفلسفة الفهم الخاطئ للنصوص الدينية للشرع الإسلامي المقدس، وهو بذلك يعد من الظواهر الأكثر خطورة في العديد من مجتمعات دول العالم، ولاسيما العربية والإسلامية منها، والحقيقة تؤكد أن خطورته تكمن في الوسائل التي يستعين بها القيمون على توظيف هذا المفهوم في الحياة الاجتماعية، حتى أضحت مفاهيم التفجير والتفخيخ وتغيب الآخرون والقضاء عليهم هدفا يسعون إلى تحقيقه بحجة مشروعية الهدف الذي يسعون إلى

تحقيقه، فيغدو الآخرون المختلفون بالمذهب أو الدين أو والاثنية أو العرقية وما إلى غير ذلك بالنسبة للمتطرفون غاية يتوقف على أساسها تطبيق العقيدة الإسلامية الصحيحة، وهذا الأمر يختلف مع المضامين التي شرعنتها العقيدة الإسلامية على وفق قاعدة الاختلاف، وإن الناس مهما اختلفت أجناسهم وألوانهم ومذاهبهم وقومياتهم يرجعون إلى أصل واحد، لذلك الضرورة تقتضيها مواجهة الأفكار الضالة للمتطرفين ومحاولة تحجيم والقضاء على كل ما لا يمت للشرعية الإسلامية السمجاء بأية صلة .

فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية قوامها إن الفكر المتطرف يحمل في طياته إرباكاً لواقع الحياة الاجتماعية بجوانبها المختلفة ولاسيما تنظيم الامن المجتمعي، فيصبح الإنسان وكل ما يتصل به في إطار الخطر نتيجة لتمسكه بمبدأ ديني معين، فيكون بذلك محلاً للاستهداف من قبل أفراد لديهم نظرة ضيقة مقرونة بفهم خاطئ للدين الإسلامي فيغدو كما ما هو محل للاختلاف ميداناً للتناحر والافتتال والتغيب بدعوى سلامة الخط الفكري لفئة اجتماعية تدعي أنها ذات صلة بالدين الإسلامي الحنيف، هذا الواقع يستلزم معالجته ولاسيما مع سعة انتشار خطر الجماعات الإرهابية الحاملة لمثل هذه التوجهات في الوقت الحاضر .

منهجية البحث.

اعتمد هذا البحث في دراسته على المنهج التحليلي، والمنهج السلوكي، ذلك ان دراسة تأثير الفكر المتطرف للجماعات الإرهابية منهاجاً وسلوكاً، أتاح لنا وعلى وفق أنموذج المنهج التحليلي من معرفة الآثار المترتبة على مثل هذا السلوك الإجرامي اللامشروع، وبالشكل الذي دفعنا إلى تقديم جملة من الوسائل الكفيلة بمعالجة مثل هذه الظاهرة الخطيرة .

هيكلية البحث.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وقد تناول المبحث الأول في تحديد التطرف الديني من حيث المفهوم، أما المبحث الثاني فقد تركز دراسته على مخاطر التطرف الديني على واقع الحياة الاجتماعية للأفراد في المجتمع الإنساني، فيما جاء المبحث الثالث ليؤكد على الوسائل الكفيلة بمواجهة مخاطر التطرف الديني في على الأمن المجتمعي .

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث.

أولاً: التطرف الديني

التطرف لغة: معناه الوقوف، أو الجلوس في الطرف، وأصل الكلمة في الماديات، ثم انتقل إلى المعنويات، كالتطرف في الدين، أو الفكر أو السلوك، وبهذا المعنى فإنه بعيد عن الوسط، وبالتالي أكثر تعرضاً للخطر والهلاك، وأبعد ما يكون عن الحماية والأمان، وهو يعني الغلو والتشدد والتنطع (أبو حجر، يوسف احمد، ٢٠٠٥). أي أن التطرف هو: طلب نهاية الحد أي

طرفه الأقصى والأبعد، وهو قريب من معنى الغلو، وأن كل من تجاوز حد الاعتدال وغلا، يصح لغوياً تسميته بالمتطرف. جاء في المعجم الوسيط في معنى تطرف هو تجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط (مجموعة باحثين، ١٩٨٢، ص ٤٦٥)، التطرف هو من تقهّل - بتشديد العين - من طرف يطرف طرفاً بالتحريك، وهو الأخذ بأحد الطرفين والميل لهما: إما الطرف الأدنى أو الأقصى، ومفهوم التطرف في العرف الدارج - في هذا الزمان - : الغلو في عقيدة أو فكرة أو مذهب أو غيره يختص به دين أو جماعة أو حزب (ابن منظور، أبو الفضل جمال محمد بن مكرم، ٢٠٠٥، ص ٨٥). وهنا يصدق على التسبب، كما يصدق على الغلو، وينتظم في سلوكه الإفراط ومجاوزة الحد والتفريط والتقصير على حد سواء، لأن كلاً منها جنوح إلى الطرف، وبعد عن الجادة والوسط (جراد، سفير احمد، ٢٠١٢، ص ٣١).

اما التطرف اصطلاحاً : فهو لفظ معياري لا يختص بجانب واحد وإنما بعدة نواحي في المجتمع، لكن ما تغف عليه انه ما كان مخالفا لعادات وتقاليده المجتمع، وبالتالي يؤخذ من جوانب مختلفة تتعلق بالحياة الاجتماعية: فهو من الناحية الاجتماعية يعني: البعد عن الأعراف والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع وبالتالي الخروج عنها يعد تطرفاً، ومن الناحية القانونية فهو: كل ما يتعلق بالضوابط القانونية التي تحدد سلوك الافراد والخروج عنها يعد مخالفا للقانون، أما الناحية الدينية فيقصد به: الخروج عن العقائد الدينية المألوفة وتجاوز الفكر والمذهب والعقيدة وله عدة مظاهر، كالتعصب في الرأي، وإلزام المسلمين بما لم يفرض عليهم، وعدم التسامح وعدم قبول غيرها من المظاهر السلبية التي يكشف بها التطرف الديني عن محتواه (الكيلاني، رشاد صالح، ٢٠١٢، ص ٥).

ازاء ذلك يعرف التطرف الديني بأنه: صيغة من صيغ التعصب مع نوع من المغالاة في الاتجاهات التي يعتنقها المتطرف مصحوبة بشحنات انفعالية حادة يمكن أن تستثير في ظروف خاصة سلوكاً عدوانياً عنيفاً (اسماعيل، عزت سيد، ١٩٩٦، ص ٢١٨). وعرفه آخر على أنه: الإفراط والغلو والتشدد والتزمّت، سواء في الفكر أو السلوك أو كليهما، ومن ثم فهو مجاوزة حد الاعتدال مع الإفراط، بمعنى تجاوز الأطر الفكرية أو المعايير السلوكية المقبولة في المجتمع (الجندي، أمينة، ١٩٨٩، ص ٦٤) وعرف كذلك بأنه: ميل أو انحراف سلوكي تدميري، تحرف فيه المبادئ، لتعطي قيماً عكسية تتمثل في محو الآخر، فهو بالنهاية السلوك الشاذ أو الخروج عن التوسط والاعتدال (عبد الخالق، محمد أحمد، ١٩٩٧، ص ٥٠٧).

أما التعريف الإجرائي للتطرف الديني: بأنه شعور الفرد بأنه يمتلك كل الحقيقة، وبالشكل الذي يخلق لديه القناعة التامة بصواب الفكرة والرأي الذي امتلكه في النصوص الدينية، وأن ما عند ما عند الآخرين خطأ وبعيد عن الحقيقة الأمر الذي يدفعه إلى التصرف في اتجاه اقناع الآخرين بوجهة نظره .

والحقيقة تؤكد أن التطرف الديني تمثل إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية سلبية على المجتمعات وهي ليست وليدة اللحظة، بل على العكس تماماً، فهي تمتد بجذورها في عمق تاريخ البشرية لمختلف الحضارات والأمم التي تصارعت فيما بينها أو داخل مجتمعاتها بسبب الاملاءات الدينية المغلوطة والمخالفة لتعاليم رسل السماء ما تسبب بصراعات وحروب قتل فيها العديد من أفراد تلك المجتمعات، هذا من جانب ومن جانب آخر قد يكون التطرف الديني من الناحية التاريخية وحتى المستقبل البعيد حاملاً لمكنون شر الطبيعة البشرية الميالة دوماً إلى المخالفة والاعتراض على المألوف والمحدد في المجتمع تماشياً مع مقولة (خالف تعرف) وفقاً لما جاء به توماس هوبز في نظريته الصراعية، وهذا ما تكشف عنه حركية أفعال الجماعات الإرهابية في الكثير من المجتمعات الإنسانية، لذلك لا غرابة إذا ما أخذ التطرف أشكالاً مختلفة من السلوكيات المنحرفة التي تعتمد على المجتمعات أو الجماعات بقصد تحقيق غايتها التي تعتقد بأفضليتها بالنسبة لعقائد الآخرين، وهنا يكشف التطرف عن فاعلية مذاهب التاريخي والمستقبلي من حيث التأثير السلبي، وبالشكل الذي أدى وسيؤدي إلى عدم اطمئنان الفرد أو الجماعة على عقائدهم وأفكارهم ومكونات أصالتهم وثقافتهم بما يضمن الوسطية والاعتدال في جميع جوانب الحياة (رشوان، حسين عبد الحميد احمد، ٢٠٠٢، ص ١٦).

ازاء ذلك يمثل التطرف الديني خطراً على واقع الحياة الاجتماعية كونه متأصل بالطبيعة البشرية البعض بشكل موقف فكري يؤمن بالتعصب، وشعور نفسي عالي الحدة، وسلوك عملي اندفاعي متعسف ومجحف. بكلمة أخرى نقول أنه فعل وجودي مؤسس على الغلو والاعتداد بالذات، وادعاء امتلاك الحقيقة (الدينية أو غير الدينية) على جهة الإطلاق، الذي تدفعه إقصاء إلى المخالف، والتمكين للأنا بدلاً من الآخر. أي إن التطرف من هذا المنظور يشير إلى الخروج عن الطبيعة الاعتيادية، لبنى البشر وعدم الإيمان بالانسجام بالمألوف الروحي والعملي، والتعايش المشترك، ومحاولة لتقويض مقومات السلم الاجتماعي الذي يقوم على قبول الآخر بغض النظر عن دينه أو مذهبه أو اثنيته... الخ، بقصد فرض مواقف محدّدة أو نمط عيش معين يؤمن به المتطرف على الكل. وهنا نقول أن في جذر هذا النوع من التطرف تتموضع متلازمة الارهاب والقتل والتغيب مع وجود شخص متعصب ذات بنية نفسية هدامة يميل دوماً إلى العنف والعدوان (مكلفين، ريتشارد، ٢٠٠٢، ص ٢٥٦).

وأخيراً يميل التطرف الديني إلى إلغاء الشعور الفعلي بالاستقرار الاجتماعي بما يتضمنه من عقائد وتقاليد وأفكار يتقبلها الفرد ويشعر بالرضا الاجتماعي لأنها تتناسب مع حياته. فالمتطرفون يميلون دوماً إلى قاعدة من لم يكن مع أفكارنا ورؤانا في الشرع الإسلامي، فهو يقف بالضد من قوانين الشريعة الإسلامية المقدسة، وهو ما ترفضه مضامين هذه الشريعة جملة وتفصيلاً .

ثانياً: التنظيم : التنظيم لغةً : النَّظْم، التَّأليف، ونظمت اللؤلؤ، أي جمعته في السلك، ونظم الأمر على المثل، وكل شيء قرنته بآخر وضممت بعضه على بعض، وكل خيط ينظم به اللؤلؤ أو غيره فهو نظام، وجمعه نظم (ابن منظور، أبو الفضل جمال محمد بن مكرم، ٢٠٠٣، ص ٦٠٩).

أما اصطلاحاً : هو عملية تحديد العمل الواجب تنفيذه، مع الأخذ بنظر الاعتبار تحديد الواجبات والمسؤوليات على وفق مبدأ تفويض السلطة والمسؤولية، والعمل على إقامة أفضل العلاقات بهدف تمكين الأفراد العاملين فاعلية أكبر من أجل لتحقيق الأهداف المرجوة (الذهبي، جاسم محمد، ٢٠٠٥، ص ١٢٨).

والتنظيم هو عمل إداري يتسم بالاستمرارية نابع عن وعي وأدراك، بهدف تنسيق الأنشطة كافة من أجل تحقيق الأهداف، عن طريق توزيع الأعمال، وفقاً لقدرات كل منهم، مع تجميعهم في شكل أجهزة إدارية يشرف من قبل الإدارة العليا بشفافية ونزاهة، لغرض تحقيق تلك الأهداف بتكلفة أقل، ووقت أقصر (شهاب، إبراهيم بدر، ١٩٩٨، ص ١١٧).

وعلى الرغم من أن العالم الأمريكي (تشارلز هرتون كولي) يعد أول من استخدم مفهوم الجماعة الأولية (Primary group) في كتابه الموسوم بـ (التنظيم الاجتماعي) الذي أصدره عام ١٩٠٩ إلا أن (كولي) لم يقدّم بصياغة مفهوم الجماعة الثانوية (Secondary group) ولكنه ذكر القليل عن هذا المفهوم، ومن ثم قام علماء الاجتماع بصياغة مفهومات أخرى تتناسب وطبيعة الجماعات الثانوية، منها مفهوم التنظيم (Organization) والبيروقراطية (Bureaucracy) وغيرها (الطفي، طلعت إبراهيم، ٢٠٠٧، ص ٢٢).

يعرف التنظيم كما يصطلح عليه رائد البنائية الوظيفية الحديثة (تالكوت بارسونز) بـ (النسق الاجتماعي)، إذ يعرفه بأنه جمع من الفاعلين الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم في موقف يتضمن على الأقل جانباً فيزيقياً أو بيئياً، وفاعلين مدفوعين بموجب الميل إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع، وللذين تخلل علاقتهم بموقفهم وتعريفهم له رموز مشتركة مبنية ثقافياً (الاس، رث، السون، وولف، ٢٠١٢، ص ٦٦).

أما التنظيم إجرائياً فيمكن تعريفه بأنه كل عمل يقوم به المجتمع يهدف إلى تحقيق الأمن المجتمعي، وتحشيد مختلف الأنشطة المتاحة من أجل الوقوف بالصد من مظهرات التطرف الفكري .

ثالثاً : الأمن المجتمعي

الأمن لغة: هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي "أمن" أي حقق الأمان، فأمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان

بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم (ابن منظور، أبو الفضل جمال محمد بن مكرم، ١٩٩٤، ص ١٤٠).

أما الأمن اصطلاحاً فيعرف على أنه: غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم (Moller, Bjorn, 2000. p1). وعرف كذلك بأنه: قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء شريطة تضمينه لحد معقول لسلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود (Buzan, Barry, 1991. PP432-433). ويعرف كذلك على أنه: تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (هلال، علي الدين، ١٩٨٤، ص ٢١).

أما الأمن المجتمعي فيعرف: حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام، وهذه الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم جماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه، يتسم بالثبات والاستقرار والدوام، ويحدد مواقع أعضاء التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقيع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية (الشقحاء، فهد بن محمد، ٢٠٠٤، ص ٦٢). وعرف كذلك على أنه: حماية الفرد من كافة التهديدات التي تمس حياته، وحقوقه، وتنميته، وتحريره من القيود التي تشكل خطراً على حياته في كافة الأوقات، مهما كانت هذه التهديدات جسمانية أو أخلاقية، ولابد على الجميع سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات من ضمانه والمحافظة عليه (زين الدين، صلاح، ٢٠١٤، ص ٧). وعرفه آخر على أنه: واقع اجتماعي يسوده الشعور بالأمن والاستقرار الذي يستمد من طبيعة العلاقات الاجتماعية والادراك الإيجابي لهذا الواقع ويشمل الأفراد والأسرة والمجتمع بما فيه من جماعات مرجعية ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤثرات ثقافية و اجتماعية (عبد الغني، حسن، ١٩٩٩، ص ٢٩).

المبحث الثاني: مخاطر التطرف الديني على واقع التنظيم الاجتماعي .

يشير مفهوم التطرف إلى حالة من التعصب للرأي تعصباً لا يعترف معه بوجود الآخرين، وجمود الشخص على فهمه جموداً لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق، ولا مقاصد الشرع، ولا ظروف العصر، ولا بفتح نافذة للحوار مع الآخرين، وموازنة ما عنده بما عندهم، والأخذ بما يراه بعد ذلك أنصع برهاناً، وأرجح ميزاناً (القرضاوي، يوسف، ١٩٨٥، ص ٢٩). وهذا الأمر بحقيقته يتعارض مع المبدأ الإلهي الذي جاء به الشرع المقدس في القرآن الكريم في قوله تعالى: ((ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)) (النحل: ١٢٥)، إزاء ذلك يشير التطرف الديني إلى

أحداث ما يسمى بالمأزق المجتمعي، الذي ينتج عن "غياب الأمن المجتمعي"، والذي يرتبط بدوره بعدم قدرة المجموعة / المجتمع على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها/ خصوصيته، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعات التي يتألف منها المجتمع بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة من قبل المتطرفين (Moller, Bjorn, 2000, p3). وسيكون الوضع أشد خطرا، خاصة إذا ما تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي أكثر، عندها سيمتد التنافس الى صراعات تسعى إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية أو المذهبية أو العرقية وغيرها. ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات. ويكرّس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة التّعرّات الإثنية في المجتمع. ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن ولا قيمة لوجود الدولة ككيان قائم بذاته (Zaggagh, Adel, <http://www.geocities.com>).

ومن خلال ما تقدم ينطبق تماما على الدول العاجزة، ومنها العديد من دول العالم الإسلامي التي لازالت تعاني من صراعات اثنية وطائفية ودينية، حتى بدت تسير بعكس ما أرادت لها الإرادة الإلهية للخالق جل وعلا، فالدلائل العملية والواقعية تكشف اليوم إلى أن التعصب الديني الممزوج بالفهم الخاطئ للفكر الديني في هذه الدول يمثل أساسا لشيوع مظاهر استخدام العنف بأساليبه المختلفة بالمجتمعات الإسلامية وظهور الإرهاب المسلح وما يرتبط به سلوكيات تهدف إلى تغييب الآخر تحت دعوى حراسة الدين والمبادئ التي قام عليها، فيغدو المتطرفون وكأنهم قيمون في تثبيت الشرع المقدس، على هذا الأساس فأن فلسفة التطرف الديني بوصفها حالة نفسية غير سوية محكومة بغشاوة فكرية لاعقلانية تمثلها جماعة أفراد منتظمين في هيكل وإطار يرتكنون إليه في تحقيق أهدافهم اللامشروعة، وهو ما سيؤدي دون أدنى شك إلى تحمل المجتمع - فضلا عن المجتمعات المجاورة - الذي تنشط فيه هذه الجماعات إلى الكثير من المعاناة التي تؤثر سلبا على واقعه سواء في فترة الأمد القريب والبعيد على حد سواء، لذلك فالحقائق تشير إلى إن التطرف الديني يؤدي في كثير من الأحيان إلى غياب الأمن والسلام المجتمعي وهذا ما يتضح من خلال الآتي:

١. إن التطرف الديني يمثل بحقيقته مشروعا هدفه تمزيق وحدة الطيف المجتمعي، فهو يقف بالضد من المشروع الإلهي الذي جاء به القرآن الكريم والذي على ضرورة الوحدة بين أبناء المجتمع الواحد، فالفكر التكفيري لا يؤمن بفلسفة قوله تعالى : (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا

رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون) الأنبياء : ٩٢، (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون) المؤمنون: ٥٢ (الحكيم، محمد باقر، ١٩٩٦، ص ٢٩)، (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) الحجرات: ١، (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات: ١٣، فهذه الآيات تمثل شواهد على وحدة المسلمين، والتي وظفها الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) من خلال دعوته المباركة والتي لطالما أكدت على: (إلا إنكم من آدم وآدم من التراب، وأكرمكم عند الله اتقاكم) وقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) (الشيرازي، صادق، ٢٠٠٠، ص ٣٤١): (الناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)، ومضامين هذه التشريعات لانتفق ومشروع الفكر الديني المتطرف الذي لا يؤمن بفلسفة ما ذكر، فحاملوه يرون أنفسهم بأنهم المسلمون الوحيدون، وأن الآخرين حتى وإن كانوا مسلمون فهم (كفرة)، وبذلك هم المعنيون الذين يملكون المشروع الإلهي الشرعي لإنقاذ الأمة (البغدادي، علي، وآخرون، ٢٠١١، ص ١١٣).

٢. يؤدي التطرف الديني في المجتمعات التي ينشط فيها إلى مشروعية ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية كالقتل المتعمد والإبادة الجماعية بشكليها البيولوجي والذاتي، والاسترقاق المتضمن الاتجار بالأشخاص لاسيما الأطفال والنساء، والإبعاد والنقل القسري من المنطق التي تسكن فيها جماعة اجتماعية بصفة مشروعة ولسنوات طويلة، والاعتصاب والاستبعاد الجنسي والذي يتمثل بطرق مختلفة كالإكراه على البغاء أو الحمل أو التعقيم القسريين، بالإضافة إلى أساليب الاختفاء القسري لأشخاص معينين والتعذيب (الفتلاوي، سهيل حسين، ٢٠٠٢، ص ٩٢-٩٣)، وهذا الحال لا يتفق مع فلسفة الإسلام و رؤيته الى ضرورة الاهتمام لمفهوم المواطنة كمبدأ ضامن لانتماء الفرد الى مجتمع ما، فهو في ذلك أوسع وأكثر عمقا من مفهوم المواطنة في القوانين الوضعية ذلك أن الاسلام يرى أن مبدأ الإخاء البشري العام هو الأساس فالناس جميعا أبناء رجل واحد وامرأة واحدة (الغنوشي، راشد، ٢٠٠١، ص ٢٠-٢١)، مع كل ذلك نجد إن الجماعات الإرهابية ومن خلال فكرها المتطرف عمدت الى توظيف الوسائل غير المشروعة في تحقيق أهدافها، وهذا ما نلاحظه حتى يومنا هذا في الممارسات للإنسانية للجماعات الإرهابية في المناطق التي كانت ولا زالت تنتشط بها في العراق وسوريا وغيرها من الدول.

٣. إن التطرف الديني سيؤدي إلى شيوع حالة الإرهاب بكافة أشكاله، وبما يؤدي إلى تخويف الأمنين وإدخال الرعب والفرع عليهم، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وهذا الأمر محرم بكافة الشرائع والسنن السماوية والتي اعتبرته فساداً في الأرض وبالتالي يعد التطرف الديني الممزوج بمفهوم الإرهاب جريمة في حق الإنسانية، فكل الأديان حين نتعرف على جوهرها تقف مضامينها ضد قتل الأبرياء، وفي مقدمتها الدين الإسلامي الذي يعتبر أن من يقتل إنساناً واحداً فكأنما قتل الناس جميعاً (دجاني، نبيل، ٢٠٠٣، ص ٣١).

٤. تشير الشواهد التاريخية والآنية إلى أن الفكر المتطرف لعب دوراً كبيراً في إشاعة حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المجتمعات التي تنشط فيها الجماعات المتطرفة، وهذا يرجع بحقيقته إلى أن هذه الأخيرة غالباً ما تعتمد إلى استخدام حالة العدوان لتحقيق أهدافها في البناء الاجتماعي، ووسيلة العدوان تمثل فعلاً إجرامياً غير مشروع يسمح بإلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم، أو أمنهم، أو أقوالهم للخطر، وبالتالي تصبح كل الوسائل غير القانونية بالبغي على الإنسان الآخر في دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه مسموح بها، وبالشكل الذي يؤدي إلى إشاعة لغة التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق. لذلك نجد أن المتطرفون في كثير من الأحيان يعمدون إلى تكفير المخالف للوصول إلى أهدافهم، وذلك تحت مسميات الشرك والإلحاد والكفر، وهذا ما يتفق اليوم مع توجهات الفكر الإرهابي المتطرف والذي يعتمد مقولة: (من دخل في دعوتنا فله مالنا وعليه ما علينا، ومن لم يدخل فهو كافر مباح الدم) (البغدادى، علي، وآخرون، ٢٠١١، ص ٩).

٥. إن من أكثر الأخطار المتصلة والمرتبطة بوجود الجماعات المتطرفة هو القضاء على مبدأ التسامح كصفة ضرورية في سلوكيات الأفراد تجاه احدهم الآخر، وهذه الصفة قيمتها تكمن بأهميتها وقوة تأثيرها في المجتمع، فهي ترتبط بالأساس بعدة مفاهيم تحمل دلالات و رمزيات تشير إلى التلاحم والتماسك المجتمعي، (ف) العفو وكظم الغيظ وعدم التجاوز والصفح والهجور الجميلين... وغير ذلك) تحمل كل واحدة منها الشيء الجميل والفعل الحسن والأثر السلوكي اللطيف، ومع وجودها سيكون هناك محبة وتآخي وشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، والتسامح في حقيقته إنما يمثل مبدأ أكدته جميع الديانات التي ترتبط بحقيقتها إلى السماء، وذلك بقصد إسعاد الإنسان والذي يمثل محور الشرائع السماوية وذلك بغية تأمين مصالحه وذلك من خلال حثه على قبول الآخر معه، وبما يدفع المجتمع إلى يكون بعيداً عن شبح الاقتتال والاحتراق وزرع الفتنة وإشاعة ثقافة الموت (مطروود، احمد جاسم وزميله، ٢٠١٤، ص ٨-٩)، لكن هذا المبدأ لم يكن له حضور في واقع سلوكيات القيمين والمنفذين لتوجهات الفكر التكفيري .

إن إشاعة أفكار التطرف الديني أدى في كثير من الأحيان إلى القضاء على صفة الوسطية والاعتدال السياسي- الاجتماعي الذي جاء به الشرع الإسلامي المقدس في عملية حكم الناس، فتغدو عملية إدارة شؤون المجتمع محكومة بالغلو والتتبع والتكفير على حساب نهج الإسلام الذي يرى بالتزام المنهج العدل الأقوم، والحق كطريق للاعتدال والاستقامة (العقل، ناصر بن عبد الكريم، ٢٠١٠، ص ٥)، وبالتالي فإن الفكر المتطرف سيكون متناقضاً مع توجه الإسلام الذي دعي منذ انطلاقة الأولى منذ القرن السابع الميلادي بضرورة إقامة مجتمع جديد يقوم على أسس محددة وعلاقات وقواعد ايجابية جديدة كرسست على أساسها شرعية النظام الجديد وكان

الأسلوب الذي تحقق به ذلك يقوم أنموذج الاعتدال الاجتماعي - السياسي و بالاعتماد على الدعوة على وفق أسس الحوار والإقناع (الناصر، خالد، وآخرون، ١٩٨٦، ص ٣٧).

٦. أن من أهم الآثار السلبية للفكر الإرهابي المتطرف هو انه يمثل انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان وحرّيات الأساسية في المجتمع، لا بل إن يهدف في كثير من الأحيان إلى القضاء على المبدأ الذي تقوم على أساسه الحقوق الأخرى والمتمثل بـ"حق الحياة"، الذي يعد وجوده كحق اساس لتشريع الحقوق الأخرى سواء أكانت فردية (سياسية) أم جماعية (اقتصادية وثقافية واجتماعية) وبأنقائه تنعدم هذه الحقوق بأكملها، وبذلك يمثل الإنسان وكل ما يتصل به من حقوق تحت خطر ورحمة الفكر التكفيري للجماعات الإرهابية المتطرفة. وهذا الأمر لا يتفق ضمناً مع القواعد الشرعية والوضعية الضامنة لحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية في المجتمع. وهنا نجد ان الفكر المتطرف في تعديه على حق الإنسان يمثل تعدياً على مبدأ التكريم الإلهي للإنسان والتسليم المطلق بخلافته في ادارة وتنظيم شؤون المجتمع، فالله تعالى جعل الإنسان محور الحياة وخصه بجملة من الخصال التي شكلت الثوابت الأساسية لوجود هذه الحياة ولعل أن من أهمها الخلافة في الأرض وإدارة شؤونها والتصرف فيها بالإضافة إلى مبدأ التكريم للإنسان كما في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الإسراء: ٧٠، فالقرآن لم يذكر وصف (كرمناً) بصيغة التفضيل لأي مخلوق في هذا الكون عدا الإنسان (الحكيم، محمد باقر، ٢٠٠٦، ص ٢١) .

٧. تشير الدلائل الواقعية إلى إن الجماعات المتطرفة غالباً ما تسعى الى استخدام الجزئيات في تحقيق أهدافها، بمعنى أنها غالباً ما تركز في تحركها على قيم الولاءات الضيقة والثقافات الفرعية لجماعات اجتماعية معينة سواء ما كان منها للفئة أو الطائفة أو الدين أو المذهب، وهذا ما ادى في أحيان كثيرة إلى ضرب الهوية الوطنية والثقافة الشاملة لأبناء المجتمع الواحد من الداخل وبالشكل الذي اثر سلباً على صيغة التعايش السلمي، وبذلك تغدو الثنائيات كجماعات مرجعية لجماعات الفكر المتطرف والمتأثرون بشعاراتها على حساب لغة الوطن والمواطنة بوصفها دلالات ذات مغزى عام لكل الأفراد

نستنتج مما تقدم أنه يمكن القول أن الفكر المتطرف يحمل بين طياته فكراً وممارسة وتأثيراً سلبياً على واقع الحياة الاجتماعية للأفراد، لذلك تقتضي الضرورة توحيد الجهود المجتمعية والدولية بغية مواجهته الحد من تأثيره او تحجيم ادواره للقضاء عليها مستقبلاً .

المبحث الثالث: الوسائل الكفيلة بمواجهة مخاطر التطرف الديني في الأمن المجتمعي.

يتفق الكثير على خطر التطرف وكل ما يرتبط به من مفاهيم ذات علاقة بمضمونه من إرهاب وعنف مسلح وقتل وتهجير وتكفير وما إلى غير من وسائل تستخدمها الجماعات المتطرفة في تحقيق أهدافها التكتيكية والإستراتيجية، المستترة والمعلنة، ونظرا لخطر ذلك فقد اقتضت الضرورة بتوحيد كل الجهود وعلى كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لأجل نزعها من جذورها وتجفيف منابعه بجانب منع مصادر تمويله وإمداداته وعلى هذا الأساس فإن هناك جملة من الإجراءات التي يمكن الاستعانة بها بغية تحقيق هذا الهدف والتي تتمثل بالتالي : (جاد الحق، علي جاد الحق، د.ت، ص ١٩)

١. أن تعمل الأطراف الفاعلة في منظومة المجتمع الدولي سواء كانت دولا ام منظمات على مواجهة الفكر الديني التكفيري، وذلك من خلال تشخيص مصادر انبعائه ومواجهة الدول التي تعمل من اجل بناءه ونشره ودعمه واعتبار ذلك أخطر ظاهرة يعاني منها العالم حاليا، حيث بات أصحابها يرفعون رايات مجهولة ومبادئ منحرفة بعيدة عن قيم الإسلام، حان وقت التصدي لهذا الفكر قبل أن تزداد خطورته.

٢. لابد من بتوعية الشباب بمدى زيف الفكر التكفيري، الذي لا يمت للإسلام بصلة، عبر نشر الوازع الديني والوطني لمحاربة أصحاب الأفكار المنحرفة وترسيخ مفاهيم الاعتدال والتفكير السوي في المجتمعات الإسلامية وفي المجتمع الدولي بشكل عام والعمل على وفق قاعدة ان الاختلاف هو مدعاة للوحدة والتضامن على الرغم من حالات التباين والاختلاف في المشارب.

٣. أن تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية باختلاف تشكيلاتها ومبادئها وخاصة المؤسسات الدينية منها إلى ضرورة تعليم أفراد المجتمع كافة إلى إن ظاهرة التطرف مختلفة غايتها تهديم المنظومة المجتمعية المتكاملة دينيا، ويبدو ان عمل هذه المؤسسات سيؤدي دون ادني شك الى تعزيز ثقافة التعايش السلمي بين ابناء المجتمع الواحد وبالتالي عدم الاعتراف بأي فكر منحرف يسهم في تغيير قناعات الناس وتشويش أفكارهم، ففهم الدين يتفاوت من شخص لآخر والمتطرف لا يفهم منه إلا درجة معينة ومحدودة، ومن ثم ففهمه للدين هو مجرد تمسك أعمى بأفكار موهومة.

٤. طالما ان التطرف الديني يعني في أحيان كثيرة سوء الفهم للنصوص الدينية، والذي يؤدي في الغالب إلى التشدد والتعصب، فإن الضرورة تقتضي للوقاية منه العمل على إيضاح هذه النصوص على وفق قاعدة الفهم والإدراك الصحيحين لها وذلك عبر الحوار المباشر من خلال الوسائل الإعلام كافة، كما وتقتضي هذه الحالة الاستعانة بالنخبة المثقفة من ذوي الاختصاص والمهتمين بالعلوم الدينية لعمل ندوات وحلقات ومؤتمرات تسودها الموضوعية وبالقول الحسن والحجة الواضحة من أجل إفهام الآخر بالفهم الخاطئ للنص الديني.

وهذا الأسلوب يعد أهم السبل في تجفيف منابع الإرهاب والتطرف، وهو بذلك أقوى من أسلوب العنف وملاحقة الأفراد ذوي الميول الإسلامية المتطرفة، أو انتسابهم إلى بعض الحركات السلفية، وقمعهم وزجهم في زنازين المعتقلات، لأن ذلك سيزيد من ضراوتهم، ويحولهم إلى قنابل موقوتة تهدد أمن المجتمع برمته .

وهناك إجراءات أخرى من شأنها مواجهة التطرف الفكري منها (الخشن، حسن،

<http://arabic.bayynat.org>):

١. ضرورة العمل على تعزيز ثقافة التسامح ومنطق الاختلاف هي تعزيز ثقافة ونشر رسالة المحبة، وتأكيد احترام الآخر في نفسه وماله وعرضه، ورعاية حقوقه، وحفظ إنسانيته، وكف الأذى عنه، طالما ان بعيد عن حالة بالظلم والعدوان. وضرورة العمل على تأصيل هذا المفهوم على وفق قاعدة "حق الاختلاف" بين بني البشر، والذي لا يعني التمزق والتشتت، ومن ليس معنا فهو ضدنا، ومن لا يوافقني الرأي فهو عدوي، لان ذلك سيقود إلى التناحر والتنازع، بل على العكس من ذلك لابد من اعتبار إن الاختلاف بين بني البشر هو سنة إلهية اقتضتها أرادة الباري جل وعلا لأجل التعارف والتعاون والتضامن.

٢. أن يأخذ علماء الدين دورهم بالرد على الرد على شبهات الغلاة والمتطرفين ودحضها، وهذا واجب على العلماء. كونهم الامناء على حلال الله وحرامه، وعليهم يقع واجب النصح لله ولرسوله ولكتابه من خلال الرد على أهل الغلو والابتداع وتحذير الأمة من فعلهم.

٣. أن يعمد القيمون على السلطة السياسية الى اعتماد أساليب العقوبة والردع، خاصة بعد استنفاد كل الوسائل والسبل التي تعتمد الاقناع والحوار في معالجة هذه الظاهرة السلبية، فأخر العلاج يكون استخدام القوة بقصد حفظ كيان المجتمع من الانهيار والفوضى.

إن فاعلية تلك الوسائل تبقى مثالية مالم يكن هناك جهود دولية تتضامن بها الدول والمنظمات الدولية فضلا عن مجتمعات الدول كافة بقصد توظيفها بشكل امثل، لأجل تحجيم خطر الجماعات الارهابية والدول الداعمة لها، لانه مع وجود التطرف الديني ستكون هناك شيوخ لظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية داخل الحدود وخارجها، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يخنفي تحكم الدولة بإقليمها وتنفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو مضي المجموعات المتناحرة في تنبني استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها، إلا أن اعتمادها على استراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، والعصابات الإجرامية والأطفال لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريثها في أعمال إجرامية محظورة دوليا (Others , Hermann Charle, 1999, p11).

النتائج : لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها

١. يعد التطرف الديني من أبرز المهددات التي يتعرض لها النسيج الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى غياب التنظيم وضعف أو غياب آليات تنفيذ الضبط الاجتماعي .
٢. وانتشار مظاهر التفكك الاجتماعي والكراهية نظرا للصراع الطائفي والعنفي الذي يسود المجتمع .
٣. تشويه صورة الاسلام المحمدي، وخلق تعاليم دينية لا تمت بصلة للاسلام، مبنية على التكفير والاهاب والقتل .
٤. استنزاف جهود وطاقات المجتمع في أزمات مفتعلة بدلا من القضايا الاستراتيجية التي من شأنها نهوض وتطور المجتمع، الأمر الذي يهدد الاستقرار والأمن والسلم المجتمعيين .
٥. أصبح لزاما على مؤسسات المجتمع كافة مواجهة خطر التطرف الديني، نظرا لما يحمل بين طياته من آثار سلبية تهدد أمن الفرد والمجتمع .
٦. تؤكد الحقيقة إلى أن التطرف الديني لا يمت للدين الإسلامي الحنيف بأية صلة لأنه مبني على أوهام وظنون وشائعات منحرفة ولا بد من اتخاذ إجراءات احترازية وعلاجية ناجعة لهذه الظاهرة الخطيرة .
٧. تحشيد طاقات المجتمع بمختلف مؤسساته من أجل تنظيم الأمن المجتمعي والعمل ديمومته عبر إعداد برامج وخطط علمية مدروسة
٨. توصلت الدراسة إلى أن فلسفة الإسلام ورؤيته إلى ضرورة الاهتمام بمفهوم المواطنة كمبدأ ضامن لانتماء الفرد إلى المجتمع، فهو في ذلك أوسع وأكثر عمقا من مفهوم المواطنة في القوانين الوضعية، وذلك أن الاسلام يرى أن مبدأ الإخاء البشري العام وتجمعهم بوتقة واحد هي الانسانية لا التفرقة والطبقية .

التوصيات :

١. ضرورة التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية عبر وسائل الاعلام المختلفة وما تلعبه من في خلق جيل سليم يتمتع الاعتدال والوسطية والتعامل مع الآخرين بعقل وروية .
٢. أن تتضمن المناهج الدراسية في المراحل كافة محاربة التطرف بمختلف أشكاله ولاسيما التطرف الفكري لتعريف الطلبة بخاطرة هذه الظاهرة وتحصينهم معرفيا .
٣. ضرورة تبني الخطاب الديني المعتدل ونبذ كل مظاهر العنف والغلو، والشروع نحو العمل والتعامل بروح التسامح ونشر مبدأ قبول الآخر واحترام خصوصيته وافشاء التعايش السلمي .
٤. العمل على نشر مبادئ الدين الاسلامي الحنيف المتمثل بالرسول محمد صلى الله عليه وآله وتبصير المجتمع بالأفكار الدينية المنحرفة .

٥. العمل على دعم أفراد المجتمع نفسيا واجتماعيا من أجل مواجهة الازمات التي يتعرضون لها، وعدم الخضوع للتحديات لاسيما تلك التي تتعلق بالفكر والعقيدة ومنا التطرف الديني .

المصادر :

القرآن الكريم

أولاً: الكتب.

١. ابن منظور، (٢٠٠٥)، لسان العرب، ج٨، ط٤، دار صادر، بيروت .
٢. جاد الحق، جاد الحق علي، (د.ت)، التطرف الديني وأبعاده، ط١، مطبعة أنصار السنة المحمدية، القاهرة .
٣. رشوان، د. حسين عبدالحميد احمد، (٢٠٠٢)، الارهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة.
٤. (جراد)، سفير أحمد، (٢٠١٢)، ظاهرة التطرف الديني. دراسة علمية حول ظاهرة التطرف الديني والتفكير ومفاهيم الغلو بشكل عام، ط٣، دار محمد الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
٥. شهاب، إبراهيم بدر، معجم مصطلحات الإدارة العامة، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط١، ١٩٩٨ م .
٦. لطفي، طلعت ابراهيم، (٢٠٠٧)، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .
٧. الناصر، خالد، وآخرون، (١٩٨٦)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
٨. رث والاس، ألسون وولف: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي، الأردن، ٢٠١٢ م .
٩. الشقحاء، فهد بن محمد، (٢٠٠٤)، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤.
١٠. زين الدين، صلاح، (٢٠١٤) أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير/ ٢٠١١، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الموسوم ب(دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع) للفترة من ٧ - ٨ / ٤ / ٢٠١٤، جامعة طنطا، كلية الحقوق، طنطا، ٢٠١٤.
١١. عبد الغني، حسن، (١٩٩٩) الامن الاجتماعي مسؤولية الجميع، مجلة الامن والحياة، العدد ٢٠٦، اكااديمية نايف العربية للعلوم، الرياض.

١٢. الفتلاوي د.سهيل حسين، (٢٠٠٢)، الإرهاب والإرهاب الدولي، ط١، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
١٣. علي الدين هلال، (١٩٨٤)، الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥، جامعة الدول العربية، القاهرة، بيروت .
١٤. الشيرازي، صادق، (٢٠٠٠)، السياسة من واقع الإسلام، ط٢، مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، بيروت .
١٥. الغنوشي، راشد، (٢٠٠١)، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٦. البغدادى، علي وآخرون، (٢٠١١)، الحركة الوهابية وتأصيل الإرهاب، ط١، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، بغداد.
١٧. مجموعة باحثين، (١٩٨٢)، المنجد الأبجدي، ط٣، دار المشرق للطباعة، بيروت.
١٨. عبد الخالق، محمد أحمد، (١٩٩٧)، أسس علم النفس، ط١، مطبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
١٩. محمد باقر الحكيم، (١٩٩٦)، الوحدة الإسلامية من منظور الثقلين، ط١، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية للنشر، طهران .
٢٠. الحكيم، محمد باقر، (٢٠٠٦)، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، ط٢، مطبعة العترة الطاهرة، النجف الأشرف.
٢١. القرضاوي، يوسف، (١٩٨٢)، الصحو الإسلامية بين الجحود والتطرف، مطبعة رئاسة المحاكم الشرعية، الدوحة .
- ثانيا : المجلات والدوريات:**
٢٢. الجندي، أمينة، (١٩٨٩)، التطرف بين الشباب في الجامعات المصرية، مجلة المنار، العدد ١٥١، القاهرة .
٢٣. إسماعيل، عزت سيد، (١٩٩٦) سيكولوجية التطرف والإرهاب، حولية كلية الآداب، العدد ١٦، جامعة الكويت، الكويت.
٢٤. دجاني، نبيل، (٢٠٠٣)، أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ثالثا : المؤتمرات.**
٢٥. مطرود، احمد جاسم، عبد الحسين، وسام صالح، (٢٠١٤)، ثقافة قبول الآخر وأثرها في تحقيق الوحدة الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع الموسوم بـ(البحث العلمي

في القرآن الكريم: سبيل الوحدة الإسلامية و تحقيق الوحدة الوطنية)، كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل .

٢٦. الكيلاني، رشاد صالح، (للفترة ٣-٤ / ٧/٢٠١٢) الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصيله الشرعي، وصلته بالمقاصد الشرعية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الموسوم بـ(الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي)، جامعة آل البيت، كلية الشريعة، عمان .

رابعاً : المواقع الالكترونية

٢٧. الخشن، حسن، كيف نواجه التطرف،

<http://arabic.bayynat.org/ArticlePage.aspx?id=14189>

٢٨. العقل، ناصر عبد الكريم، "مفهوم الوسطية والاعتدال"، بحوث ندوة أثر القرآن الكريم في تحقيق الوسطية ودفع الغمو، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠١٠ .

٢٩. أبو حجر، يوسف أحمد، (٧ / ٩ / ٢٠٠٥)، ظاهرة التطرف والغلو في الدين.

<http://www.asmarya.com/myweb4/1.htm>

30. Adel Zaggagh, Reframing Security – Research Program on Community Security,

31. Barry Buzan, (1991)New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century, International Affairs Journal, Vol.67, No.3, The Royal Institute of International Affairs, London , PP432–433.

32. Bjorn Moller,(2000) Security Concepts: New Challenges and Risks,18th General Conference of the International Peace Research Association(IPRA).Tampere, Finland,5–9 August,P1.

33. Charles Hermann and Others, Violent Conflict in the 21st Century: Causes, Instruments, Mitigation,(1999) American Academy of Arts & Sciences, Massachusetts.